ويشكل عليهم لا ابالي وانما تعرب الاسماء الستة بالأحرف اذا كانت
مضافة لا للياء ولذلك قوله من جهة ان اسم الا الشريف لا يضاف
لمعرفة قوله اعربت بالحركات على الاصح كسائر الاسماء المضافة الى
الياء وقال المبرد والكوفيون وابن مالك يجوز رد ما حذف منها وقلبه
ياء وادغامه فيقال ابيّ بالتشديد قال الشاعر
فلا وابيّ لا انساك حتى • ينسى الوالد الصب الجنينا •
وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال ان
يكون جمع ابا جمع سلامة وذكر ابن المبرد جواز ذلك حتى في الحم
والهن فلا عبرة بما ذكره ابن الحاجب كالزمخشري من انه لا يجوز الرد
في الحم والهن قطعا لان الاثبات في كلام الثقات ويقال فيهم في
في الاكثر ويجوز فمي واصلحوه بالفتح والسكون حذفت الهاء
وانقلبت الواو ميما لانها شفويتان من رام سقوطها وبقاء
الاسم على حرف واذا اضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ما قبلها
قاله ابن قاسم وهل اذا وقعت هذه يعني كاخي وابي مرفوعة
يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح
للرفع كما قالوا في جمع المذكر السالم اذا اضيفت للياء نحو جاء مسلميّ فيه
نظر ولا يبعد انه كذلك في الظاهر من اطلاقهم انهما اذا اضيفت
الى ياء المتكلم اعربت بالحركات المقدرة قال العصام القول بان الاعراب
بالحركة لا يظهر اذ الفرق بينه وبين مسلميّ تحكم الا ان يقال لو
قيل في حال النصب فاي لوجب الحكم بان الياء في اعراب فلو قيل في
مطلقا علم ان الياء المدغمة في الاحوال الثلاثة على نحو واحد
وان اعرابه ما كان عليه في حال افراده دون اضافة وحاصله
انه لو كان معربا بالحروف لظهرت الالف حال النصب ولم تقلب يا
لعدم المقتضي لقلبها كما لو لم تقلب الف التثنية لكن نقل في شرح الاشباه
والنظائر عن ابي يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد في الف التثنية

سبب

١٩

سبب واحد يقتضي قلبها وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا
وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار
ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها
فتقوى سبب قلبه وان لم يعتد بالعارض اه س باختصار قوله
وربما اطلق على اقارب الزوجة وعليه يضاف للمذكر فيقال حموه
اي اقارب زوجته وحينئذ يقال للمراة حماة وللرجل حما لان
صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما
اتصلت نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح
والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظيره ذلك فتى وفتاة
قوله والافصح اي الاكثر استعمالا لا انها فصح بمعنى انها غير مخالفة
للقياس لان القياس يقتضي رد اللام المحذوفة عند الاضافة
لان الاضافة ترد الكلمة الى اصلها وحاصل الجواب ان الاضافة
لا ترد كل اصل بل الذي حذف لعلة والذي لم يحذف لعلة كيد
حقه ان يبقى على نقصه حال الاضافة لكن يبقى انها مخالفة
٢ للقياس من وجه اخر وذلك عدم انقلاب الواو مع تحركها وانفتاح
ما قبلها وهذا تشارك فيه لغة النقص لغة الاتمام في الهن
وفي باقي الاسماء الستة وفي كلامه اشارة الى تفسير الفصاحة
بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوي والا لم تصح الاشارة اذ لولا
ذلك لم يصح كلامه الى ان اعرابه بالحروف غير صحيح قوله والمثنى
اي والاسم المثنى وهو ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما
وضع جنس واورد عليه بعض المشايخ انه صادق بالضمير في انتما
قائمان وباثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انت وانت وعن
رجل ورجل وعن امراة وامراة ولاثنين فصل اول يخرج ما وضع
لاقل كرجلان او اكثر كصنوان ومنه فارجع البصر كرتين لان
المعنى كرات كثيرا اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل

Copyright © King Saud University